S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/961
19 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٨ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وقرر مجلس الأمن بموجب هذا القرار تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وطلب مجلس الأمن أيضا الى الأمين العام أن يبقيه بانتظام على علم بما يستجد من تطورات على أرض الواقع وغيرها من الظروف التي تؤثر في ولاية القوة. وطلب المجلس الي الأمين العام كذلك أن يستعرض تكوين القوة وقوامها وولايتها، وأن أقدم الى المجلس تقريرا في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لكي ينظر فيه. ويرد استعراض أولي في تقريري الى المجلس المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر (S/1996/819)، وفي الفقرة ١٦ منه ذكرت أنني سأقدم الى المجلس توصياتي بشأن مستقبل القوة قبل نهاية ولايتها الحالية.

ثانيا - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها

٢ - منذ تقديم تقريري الأخير الى المجلس، بقى تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها بدون تغيير. ويتألف عنصرها العسكري من كتيبتين من كتائب المشاة الميكانيكية: كتيبة من دول الشمال الأوروبي وفرقة عمل من جيش الولايات المتحدة، قوام كل منها ٥٠٠ فرد. وتتولى فصيلة هندسية ثقيلة من اندونيسيا قوامها ٥٠ فردا دعم هاتين الكتيبتين. ويبلغ مجموع القوة العسكرية المأذون بها ١ ٠٥٠ جنديا و ٣٥ مراقبا عسكريا. ويبلغ عدد مراقبي الشرطة المدنية ٢٦، والقوام المأذون به للعنصر المدني يبلغ ١٦٨. وجرى اختيار الأفراد المدنيين والعسكريين الدوليين من ٥٠ بلدا. ويرأس البعثة ممثلي الخاص، السيد هنريك سوكالسكي من بولندا. ويرأس العنصر العسكري للبعثة قائد القوة، العميد بو رانكر من السويد.

٣ - والولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مستمدة من مختلف قرارات مجلس الأمن (انظر S/1996/819، الفقرة ٧). وفي أعقاب طلب الرئيس غليغوروف في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بنشر

مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لتجنبها الأثر المحتمل للصراع في أماكن أخرى في يوغوسلافيا السابقة، أذن مجلس الأمن بإقامة وجود لقوة الأمم المتحدة للحماية في هذا البلد (القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢). وولاية قوة الأمم المتحدة للحماية (التي أعيد تسميتها بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥) في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ذات طبيعة وقائية، وتهدف الى تمكين هذا البلد من أن يجتاز بنجاح فترة من المحتمل أن تكون مضطربة وخطرة.

٤ - ويتمثل دور قوة الأمم المتحدة للحماية، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢)، في إقامة وجود صغير للمراقبة على حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغية مراقبة أي تطورات محتملة في مناطق الحدود قد تقوض الثقة والاستقرار في البلد أو تهدد أراضيه، وتقديم تقرير عن ذلك. وكان من المتصور أن مثل هذا الوجود للأمم المتحدة سيردع أيضا أي تهديدات من أي مصدر ويساعد على منع الاشتباكات التي قد تقع بين عناصر خارجية وقوات البلد. وأُذن أيضا بقيام مفرزة صغيرة من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بمراقبة شرطة الحدود المحلية. والأساس المنطقي لنشر هذه القوة الأخيرة هو تهدئة التوترات الناشئة عن المحاولات غير المشروعة لعبور الحدود.

٥ - وتكون العنصر العسكري المبدئي لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من كتيبة يصل عدد أفرادها الى ٧٠٠ من جميع الرتب و ٣٥ مراقبا عسكريا. وبموجب القرار ٨٤٢ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، رحب مجلس الأمن بالعرض المقدم من دولة عضو لتعزيز وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بـ ٣٠٠ جندي. وبناء على ذلك، أذن المجلس في قراره ١٠٤٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، بزيادة في قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قدرها ٥٠ فردا عسكريا، بغية توفير قدرة هندسية متواصلة دعما لعملياتها. وأصبحت القوة في ذلك الوقت أيضا مستقلة عن عمليات حفظ السلام الأخرى.

٦ - وفي تقريري الى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/300)، أشرت الى أنه يبدو أن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد ساهم في الاستقرار ورفع السعر السياسي لأي عدوان خارجي على سلامة أراضيها. غير أن القوة كانت ترى أن مصادر العنف وعدم الاستقرار الأكثر احتمالا هي مصادر داخلية وتخرج بالتالي عن نطاق ولايتها (S/1994/300، الفقرة ٤٢). وبالرغم من ذلك أبلغت عن استعداد القوة ببذل مساعيها الحميدة في الظروف الملائمة، وهي لا تملك أي ولاية للتدخل في حالة إذا ما أدى عدم الاستقرار الداخلي الى شكل ما من الصراع الأهلي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

٧ - وبموجب قراره ٩٠٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، شجع مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام ليوغوسلافيا السابقة على أن يقوم، بالتعاون مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

باستخدام مساعيه الحميدة، حسب الاقتضاء، للمساهمة في صون السلام والاستقرار في هذه الجمهورية. وساعد العنصر المدني للبعثة، الذي يعمل في إطار ولاية سياسية موسعة مُنحت لممثلي الخاص، على الجمع بين مختلف فئات السكان في محاولة لتعزيز التفاهم المتبادل بين الطوائف، ومراقبة حقوق الإنسان وتخفيف حدة التوترات السياسية والإثنية داخل البلد. ويحظى هذا الشكل من العمل بأهمية خاصة في ضوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالمخاطر، التي تفاقمت من جراء تأثر البلد بالجزاءات الإلزامية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحصار الاقتصادي المفروض من الجنوب من طرف واحد.

٨ - وشكلت أيضا المساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المحليين، لا سيما من جانب الكتائب الوطنية، مساهمة هامة وردت أمثلة عليها في تقاريري السابقة. وأدى التزام موظفي البعثة، المدنيين والعسكريين على السواء، وكذلك ثقة المانحين الخارجيين في عملهم، الى أن يصبح في الإمكان البدء في تنفيذ برامج فعالة بالرغم من صغرها والتي أدت إلى استكمال الولاية الرئيسية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المتمثلة في الانتشار الوقائي والمساعي الحميدة. وكان لهذه البرامج نتائج هامة في بناء الثقة بين شعب البلد المضيف والبعثة. ومهدت الطريق أيضا لأي ترتيبات خلف قد تتم فور انتهاء عملية الانتشار الوقائي في البلد.

ثالثا - أنشطة سائر مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة

٩ - إلى جانب الدور الهام الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، تعمل سائر مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة على توسيع نطاق دورها ووجودها تدريجيا في البلد، مع اضطلاعها بمهامها وفقا لولايتها. وكان تركيزها على بناء القدرات المؤسسية وتعتبر أنشطتها مكملة لعمل القوة.

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان

١٠ - يقيم مكتب سكوبيي الصغير والمزود بموظفين محليين التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي عمل في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة منذ عام ١٩٩٣، صلات وثيقة مع الحكومة لأغراض تقديم المعلومات والخدمات الاستشارية بشأن حقوق الإنسان. ويعمل أيضا بمثابة مركز تنسيق فيما يتعلق بهذه المسائل بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١١ - تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصورة وثيقة مع وزارة الصحة والتعليم والتربية البدنية، ووزارة العمل والسياسة الاجتماعية في الوفاء باحتياجات الأطفال الذين تأثروا من عملية التحول الاقتصادي وتفتت يوغوسلافيا السابقة، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها. وتركز الأنشطة الرئيسية للمنظمة على توفير وتنفيذ برنامج لتحصين أطفال البلد والمساعدة في صياغة وتنفيذ الإصلاحات التعليمية، وكذلك وضع البدائل للرعاية المؤسسية للأطفال. وتقدم أيضا المساعدة إلى أطفال لاجئي البوسنة في البلد.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٢ - يوفر مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في سكوبيي للحكومة خبيرين استشاريين دوليين لحوسبة شعبة الشحن في ٢١ مكتبا جمركيا للصادرات التابعة لإدارة الجمارك. ومن المتوقع استكمال المشروع الذي تبلغ مدته ١٨ شهرا في موعد غايته أيار/مايو ١٩٩٧. ويهدف المشروع الذي صُمم لكي يكون مشروعا للبناء المؤسسي والتدريب، إلى تسهيل التجارة، وتحسين كفاءة الجمارك، وتوفير إحصائيات دقيقة عن الواردات والصادرات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣ - تواصل قيود الموارد التسبب في تأخير إنشاء مكتب كامل الصلاحيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن المكتب كان في إمكانه تقديم برامجه الأولية للتعاون التقني. وتشمل هذه البرامج تقديم المساعدة إلى أكاديمية العلوم والفنون لإعداد استراتيجية إنمائية وطنية وكذلك دعم تشجيع الاستثمار، والتوحيد القياسي، وعلم القياس ومراقبة الجودة. ويشارك البرنامج بفعالية أيضا، بالتشاور مع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، في إعداد مجموعة من المشاريع المشتركة بين القطاعات في مجال بناء السلام الوقائي وتستهدف الحصول على تمويل خارجي.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٤ - أبدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فعالية في إعادة اللاجئين البوسنيين إلى وطنهم ومشاركتهم في الانتخابات الأخيرة في بلدهم. وتم بالفعل إعادة نحو ٨٩٧ لاجئا إلى وطنهم وينتظر ٣٠٠ آخرون التصريح بذلك. وسيستمر برنامج إعادة اللاجئين إلى وطنهم، الذي بدأ في الصيف الماضي، في عام ١٩٩٧.

منظمة الصحة العالمية

١٥ - تقيم منظمة الصحة العالمية حاليا مكتب اتصال في سكوبيي. وأُحرز تقدم في تنفيذ اتفاق تعاوني مدته سنتان (١٩٩٦-١٩٩٧)، قائم على أساس المجالات ذات الأولوية في برنامج الصحة الأوروبي. وستركز الأنشطة الجديدة التي يتعين البدء في تنفيذها على وضع السياسات الصحية، وإصلاح الرعاية الصحية، والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، والصحة البيئية ورعاية الأم والطفل. ويقوم فريق من خبراء منظمة الصحة العالمية، بناء على طلب من وزير الصحة، بالتحقيق في انتشار أعراض غير محددة أصابت ١ ٠٠٠ طفل بالمدارس وأدت إلى نقل أكثر من ٩٠٠ منهم إلى المستشفيات في بلدية تيتوفو.

البنك الدولـي

١٦ - يبلغ مجموع التزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نحو ٢٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتغطي سبعة مشاريع رئيسية. وتشمل القروض الأخيرة: ٨ ملايين دولار لمشروع لدعم المزارعين بالقطاع الخاص لزيادة الإنتاجية والدخل الزراعيين، و ١٢ مليون دولار من أجل مشروع تنمية القطاع الخاص؛ و ١٧ مليون دولار من أجل مشروع تحويلي للقطاع الصحي. وأجرى البنك الدولي والحكومة مؤخرا مفاوضات بشأن قرض للتكيف الهيكلي لدعم تحرير التجارة وإصلاحات السياسة الزراعية.

صندوق النقد الدولي

١٧ - استكمل صندوق النقد الدولي ترتيبين ماليين مع الحكومة: ترتيبات مرفق التحول المنهجي والترتيب الاحتياطي، ويبلغ مجموع مدفوعاتهما ٧٥ مليون دولار. وأجرى الصندوق والحكومة مفاوضات من أجل إبرام اتفاق مرفق التكيف الهيكلي المعزز الذي سيوفر مبلغا إضافيا قدره ٨٠ مليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات، بأسعار فائدة ميسرة. ومن المتوقع موافقة مجلس صندوق النقد الدولي على هذا الاتفاق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقدم الصندوق أيضا الدعم لبرامج عديدة للمساعدة التقنية، بما في ذلك مشروعين للأجل الطويل، أحدهما مع إدارة الإشراف المصرفي بالمصرف الوطني لمقدونيا والآخر، مشروع للتحديث مع إدارة الجمارك.

رابعا - التطورات لأخيرة

١٨ - كما أبلغت المجلس من قبل، حدث تحسن ملموس في العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيرانها. وكانت هناك مع ذلك مجالات كان التقدم فيها بطيئا. وبعد اجتماعين للجنة الحدود المشتركة، لم يتم بعد إحراز أي تقدم بشأن مسألة ترسيم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالمثل، في النزاع بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة، لا تزال هناك بعض القضايا المعلقة التي تتطلب حلا. والمحادثات بهذا الصدد مستمرة تحت رعاية مبعوثي الخاص، السيد سيروس فانس. وابتداء من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الطرفان في نيويورك لعدة أيام واتفقا على الاجتماع مرة أخرى في تاريخ ملائم للطرفين في كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - ولا تزال التوترات الإثنية تعتبر من خصائص الساحة السياسية المحلية. وذكرت الحكومة أن سياساتها المتعلقة بالعمل الإيجابي من أجل حقوق الأقليات قد أسفرت عن نتائج إيجابية، لا سيما في ميدان تعليم لغات الأقليات، بما في ذلك على المستوى الجامعي. ويتطلب نظام الحصص الحالي التحاق طلبة مجموعة إثنية معينة بالجامعات بنسبة تمثيل هذه المجموعة في مجموع سكان البلد. وتشير أيضا المعلومات المقدمة من الحكومة إلى أن هناك زيادة مضطردة في عدد الموظفين من مختلف المجموعات الإثنية في مؤسسات الدولة.

٢٠ - ولا توافق الأحزاب السياسية للمجموعة الإثنية للألبان مع ذلك على تقييم الحكومة للحالة. وطالبوا، من خلال العمل السياسي ومظاهرات الشوارع، بأن تقوم الحكومة بتحسين الحالة السياسية للألبان وأن تعترف بصفة رسمية بـ "جامعة تيتوفو" في إطار النظام التعليمي القائم. ودعوا أيضا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بما في ذلك مدير جامعة تيتوفو.

٢١ - ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات المحلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت أحزاب المعارضة عن قلقها إزاء التفاوت المحتمل في عدد الناخبين المؤهلين. ووصفت بعض الأحزاب استعدادات وإجراءات العملية الانتخابية بأنها غير كافية. وبالرغم من عمليات الإعراب عن القلق هذه، قامت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية بحملة انتخابية نشطة، بما في ذلك تلك التي قاطعت الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التي جرت منذ سنتين. وإجمالا، جرت الجولة الأولى للانتخابات بصفة عامة، فيما عدا بضع حوادث، بطريقة منظمة.

خامسا - ملاحظات

٢٢ - سنحت لي الفرصة لأن أشير في آخر تقرير تقدمت به الى المجلس (S/1996/819)، فإن السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يرتبطان بصورة وثيقة بالحالة الكلية في المنطقة. وفي حين جرى إحراز تقدم كبير هناك منذ توقيع اتفاق دايتون، فإنه من الواضح أن التدخل السياسي والعسكري من المجتمع الدولي في يوغوسلافيا السابقة سيستمر بالضرورة لبعض الوقت بهدف تدعيم السلام والأمن. وتمثل الغرض الأصلي لنشر بعثة وقائية للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في منع الصراعات القائمة في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة من أن تتسرب إلى هذا البلد أو تهدده. وأدت التطورات الأخيرة في المنطقة، والموقف الدولي المعزز لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى جعل هذا السيناريو بعيدا بدرجة أكبر. وعلاوة على ذلك، أصبح من الجلي بصورة متزايدة، كما أشير أعلاه، أن التهديد الأساسي لاستقرار البلد قد يأتي من التطورات السياسية الداخلية. وأولت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لذلك اهتماما كبيرا بتعزيز الحوار بين القوى السياسية وساعدت في رصد حقوق الإنسان والعلاقات فيما بين الجماعات الإثنية.

٢٣ - وكما ذكرت في تقريري إلى المجلس المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/373)، فإنني أعتقد أنه في هذا الوقت من الأزمة المالية يتعين تقييم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، مثل جميع عمليات حفظ السلام، بطريقة صارمة لتحديد ما إذا كانت ولايتها لا تزال ملائمة في السياق الحالي، وإذا كانت كذلك، ما إذا كان يمكن تنفيذها بموارد أقل. وكما أشير في الفقرة ٤٣ من ذلك التقرير، فإن المسألة في صلبها هي معرفة ما إذا كان الحجم الحالي لأعمال الدوريات والعدد الحالي لمراكز المراقبة ضروريين تماما.

٢٤ - واستنتجت في التقارير السابقة أنه بغية تنفيذ الولاية الحالية، فإن القوام والتشكيل الأمثلين للعنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هما المتمثلين فيما هو مأذون به حاليا. وأُدرك مع ذلك أنه

في فترة الهدوء النسبي هذه، فإن المجلس قد يرى أن تحقيق وفورات أمر ضروري. وتقدمت في أيلول/سبتمبر الماضي بتحليل للنتائج المترتبة على العودة إلى القوام الأصلي للمشاة البالغ ٧٠٠ فرد من جميع الرتب، بالإضافة إلى فصيلة هندسية مكونة من ٥٠ فردا (S/1996/819). وأنا الآن في وضع يمكنني من أن أبلغ المجلس بأن إعادة التشكيل وفقا لهذه المبادئ سيحقق وفورات تبلغ نحو ٤٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا. وسأطلب مع ذلك أن تتحول القوة من القدرة الفعالة والشاملة على القيام بدوريات إلى وجود للمراقبة محدود بدرجة أكبر، وثابت أحيانا، لا سيما على طول الحدود الشمالية، بعد إزالة عدد من مراكز المراقبة.

٢٥ - وسأواصل استعراض حالة نشر القوة ومفهومها وقوامها، بهدف تقديم المزيد من التوصيات في ضوء التطورات في المنطقة بأكملها وتأثيرها على السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفي نفس الوقت، تجدر الإشارة إلى أن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد طلبت في رسالة موجهة إلي في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لمدة ستة أشهر بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأوصيت بناء على ذلك بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، مع الخفض التدريجي للعنصر العسكري بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في موعد غايته ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسيتيح هذا التوقيت إجراء الخفض في القوة بالكامل بعد انقضاء ظروف الشتاء القاسي وبأن تجري الأمانة العامة المشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات. وخلال فترة الولاية هذه، سأقوم أيضا بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن شروط استمرار الدعم الدولي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وعلى هذا الأساس، سأتقدم بتوصيات إلى المجلس بشأن نوع الوجود الدولي الملائم الذي سيصبح ساريا اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٦ - وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات لمساهمتها في إنجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأشيد أيضا بممثلي الخاص، السيد هنريك سوكالسكي، وقائد القوة، العميد بو رانكر، وكذلك بأفراد القوة المدنيين والعسكريين المتفانين الذين خدموا البعثة بصورة متميزة منذ أن استهلت نشاطها.

- - - - -